



خليفة بن سلمان... نصير حرية الرأي والتعبير



• صاحب السمو رئيس الوزراء مستقبلاً رؤساء تحرير الصحف المحلية



• سموه متحدثاً إلى رؤساء تحرير الصحف المحلية

لأن أي مسيرة وطنية لابد أن تلازمها حرية صحافة. وفي البحرين لم يسجن صحافي واحد، كما لم تغلق صحيفة واحدة.. ونحن نقدر كثيراً الدور الوطني الذي تقوم به الصحافة في مختلف مراحل نهضتنا، لكن في المقابل ينبغي أن تكون هذه الحرية ضمن الانظمة والقوانين باعتبارها مسؤولية وأمانة لا يجب استخدامها للنيل من الآخرين دون دليل أو برهان، فالحرية ليست مطلقة لمن يريد أن ينتقص من معتقدات الناس أو حرمة حياتهم الخاصة أو فرض توجهات معينة على بقية أفراد المجتمع. وهكذا يمكننا أن نلاحظ حرص سموه الشديد على الأدوار الوطنية التي يمكن للصحافة أن تتبوأها، في ظل إساءة البعض استخدام أعلامهم في زرع بذور الفتنة أو الانقسام، باستثناء الآخر تارةً أو الترويج لأفكار سامة تارة أخرى، أعاننا الله وإياكم شرور عواقبها.

● **من المهم والواجب تذليل كل العقبات والصعاب التي قد تؤثر على عمل الصحفي أو تحد من عطائه، لأن هذا العطاء من أجل الوطن**

● **نفخر بمسيرتنا الصحافية الثرية وبالأقلام الوطنية الشريفة، التي تسعى لتحقيق المنفعة العامة من أجل خير وصالح الوطن**

● **أثبتت المرأة حضورها إعلامياً، وصار لها رأي مسموع ومحترم**

● **الحرية التي تتمتع بها صحافتنا جعلتها في موضع متقدم**

● **رئيس الوزراء خلال لقائه الأخير رؤساء تحرير الصحف**

وتقويض أركان القصور أو العوجاج لدى وزارات ودوائر الحكومة. ومن هذا المنطلق يؤكد سموه "إن الدور الذي يقوم به الصحفيون والإعلاميون هو دور كبير ومهم يصب في مصلحة هذا الوطن، وبالتالي من المهم والواجب أيضاً تدليل كل العقبات والصعاب التي قد تؤثر على عمل الصحفي أو تحد من عطائه، لأن هذا العطاء هو عطاء من أجل الوطن الذي هو فوق كل اعتبار" (9 نوفمبر 2001).

ومن جملة ما فضل به سموه خلال الاحتفال باليوم العالمي للصحافة لعام 2008 "أننا نفخر بمسيرتنا الصحافية الثرية وبالأقلام الوطنية الشريفة والنزيمية في صحافتنا والتي تسعى إلى تحقيق المنفعة العامة من أجل خير وصالح الوطن وإسهاماتها البارزة في تلخيص احتياجات المجتمع وتعالجها المهني مع مختلف الموضوعات المطروحة على الساحة المحلية والعربية والدولية".

كما أعلن سموه خلال اجتماعه برؤساء تحرير الصحف البحرينية بمناسبة قرب الاحتفالية باليوم العالمي للصحافة 2009 "ترجييه بالنقد الصحفي الرصين والمتأسس على الموضوعية"، داعياً لأن تكون الكلمة "بمثابة السند والسياسي لأمن الوطن واستقراره"، ومنوهاً لأهمية ودور كتاب الرأي والأعمدة في بث روح الثقة والتفاهل والولاء للوطن.

يؤمن سموه بحرية الرأي وبأهمية تباين وجهات النظر كأحد الأسس التي نواجه بها العالم ونؤسس لأنفسنا من خلالها مكانة مميزة بين الأمم، إلا أنه يحرص على الدوام أن لا يمس ذلك التباين والاختلاف حدود الوطن، حيث يقول "إننا نؤمن بحرية الرأي والاختلاف، ولكن هذا الاختلاف لا يجب أبداً أن يكون على حساب الانتماء لهذا الوطن العزيز على قلوبنا، ومسؤولية الحفاظ على تقدمه وتطوره والدود عنه تقع على عاتق الجميع حكماً ومحكوماً" (9 نوفمبر 2001).

لم يفرق سموه بين قلم نسائي وآخر ذكوري، فالجميع لديه سواسية في الجانب الإبداعي، وتلك حقيقة لا مرأ فيها، فلا مجال للفرقات البيولوجية أمام العطاءات الإبداعية، وحدها الملكات والقدرة الإستثنائية تفرض نفسها. وفي ذلك يقول سموه "كانت زيارة لأحد البحرينية منذ عقود مشاركة جنياً إلى جنب مع الرجل في كل الخطوات وعلى جميع الأصعدة، وأثبتت حضورها في المجال الإعلامي وصار لها وضع متميز ورأي مسموع ومحترم" (1 أكتوبر 2001). ونستطيع القول أن تقدير سموه لدور الصحافة وأهميتها في بناء الوطن، هو ما يجعل الصحفيين يلوذون إليه كلما أوصدت أمامهم الأبواب أو استحكمت - ونقصم بذلك حيس الصحفي أو معاقبته - إذ جاء في أحد الحوارات التي أجرتها معه صحيفة الشرق الأوسط في 28/6/2007 تأكيد سموه أن "الصحافة الحرة الملتزمة هي سند حقيقي للسلطات الثلاث ومقياس لقياس تقدم المجتمعات

● بقلم بشينة خليفة قاسم:

لا يمكن قياس حالة التطور الديمقراطي في بلد ما دونما الرجوع إلى المؤشرات الدالة على ذلك. ومن أهم تلك المؤشرات "حرية الرأي والتعبير". ولقد جاء المشروع الديمقراطي البحريني من الوضوح بحيث كفل حرية الرأي والتعبير دستورياً، وفق ما تقتضيه المصلحة العليا للبلد. وحرية الرأي والتعبير ليست حكرًا على حرية الكلمة من خلال بوابة الصحافة ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة، إنما هي تشمل ضمن مدلولاتها الواسعة "حرية التجمعات، الاعتصامات، المسيرات.. الخ".



للبلد من خلال اجتماع أسبوعي بين رؤساء تحرير الصحف والوزراء المعنيين، في خطوة هامة لتعزيز التعاون والتواصل بين السلطة التنفيذية والصحافة المحلية من خلال إجابة الوزراء على كافة التساؤلات المطروحة حول القضايا الوطنية. والمراقب للسانة الصحفية البحرينية منذ إقرار الميثاق الوطني يلاحظ مدى تعامل القيادة الحكيمة مع كل ما يثار من آراء ومقترحات عبر الصحافة، وقد عمدت الحكومة إلى إعطاء مزيد من التراخيص لإصدار صحف جديدة، وذلك من منطلق إفساح أكبر قدر ممكن للتعبير وإبداء وجهات النظر مع تعدد الرؤى والأفكار. ففي شهر سبتمبر 2002 صدرت صحيفة الوسط، وفي أكتوبر من نفس العام تم الترخيص لصحيفة الميثاق، وفي نوفمبر 2003 صدرت صحيفة العهد الأسبوعية، كما صدرت الوقت في فبراير 2006، وفي أكتوبر 2008 صدرت صحيفة البلاد. ويكفي الإشارة إلى أن منظمة فريدوم هاوس في تقريرها السنوي لعام 2002 صنفت مملكة البحرين في المرتبة الثانية عربياً من حيث حرية الصحافة. كما تم في سبتمبر 2002 اختيار مملكة البحرين لتكون أول مركز لطباعة النسخة العربية لصحيفة الأهرام المصرية، وفي ذلك أكد رئيس تحرير الأهرام، رئيس اتحاد الصحفيين العرب إبراهيم نافع أن "الدافع وراء اختيار البحرين لتكون محطة تنطلق منها الصحيفة في الخليج جاء لأسباب موضوعية عديدة، حيث أنها تسير بخطوات نحو الديمقراطية وتحترم حرية التعبير والرأي الآخر بما يوفر هامشاً كبيراً من الحرية الصحفية".

ونحو تدعيم وترسيخ الإطار المؤسسي للمهيكل الصحفي، وافقت الحكومة في أكتوبر 2003 على تحويل جمعية الصحفيين إلى نقابة - تحت التأسيس -، وقد أشادت التنظيمات الصحفية بتلك الخطوة، معتبرة إياها خطوة نحو دعم حرية العمل الصحفي. والجدير بالذكر أن النقابة قامت بالذود عن الصحفيين والإعلاميين حتى قبل أن يتم إشهارها رسمياً، حيث دافعت عن صحفيين تعرضوا لاعتداءات من قبل رجال الأمن في شارع المعارض أثناء تغطيتهم لأحداث شغب أثناء الاحتفال برأس السنة 2003، وقد قامت وزارة الداخلية بدورها بإيقاف الشرطي الذي اعتدى على مصور تلفزيوني بحريني على ذمة التحقيق.

في الواقع تتل الصحافة مكانة رفيعة في نفس سموه، وفي ذلك أكد خلال زيارته لأحد المجالس الرمضانية "إننا نتابع باستمرار ما ينشر في الصحافة من قضايا المواطنين ومشكلاتهم، ونشر على متابعتنا وإصدار التعليمات الفورية للجهات المسؤولة لحلها، مما يجعل الصحافة مصدراً مهماً لصانعي القرار لمعرفة ما يدور في المجتمع من إيجابيات وسلبيات". (21 يناير 1998). ولعل الفرصة سانحة لتبيان مدى تفاعل ديوان سموه والقائمين عليه في كافة ما يطرح من قضايا ومناشدات عبر الصحافة اليومية، لا تقف فقط لدى العلم بالشيء، وإنما المواصلة الجادة والمتابعة الحثيثة مع المسؤولين وأصحاب الشأن في كل ما من شأنه الإصلاح

وقد ارتأينا في هذه المساحة - تحديداً - أن ندلف إلى حرية التعبير من خلال بوابة الصحافة كما جاءت وفقاً لرؤى صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة - رئيس الوزراء الموقر - وذلك لما تشكله الكلمة المقروءة من قداسة في يوميات سموه، تعمقت لدي هذه الفكرة من خلال عملي في حقل الصحافة في ديوان سموه العامر. وتحظى الصحافة باهتمام واسع من رئيس الوزراء، إذ لظالما عبر عنها بالقول أنها "عين الحكومات"، وحلقة الوصل بين الدولة والشعب، يقف على رأس مهامها تسليط الضوء على مثالب المجتمع أو التقصير في الأداء الحكومي، بغية الإصلاح والتقييم، وليس تفجير الأزمات أو إشعالها - كما يعتقد البعض.

ومنذ إصدار المرسوم الملكي رقم (47) لعام 2002 بشأن "تنظيم الصحافة والطباعة والنشر" وهامش حرية الصحافة قد توسع عن ذي قبل، إذ نصت المادة (27) على أن "الصحافة تؤدي رسالتها بحرية واستقلال، وتستهدف تهيئة المناخ لنمو المجتمع وارتقاؤه بالمعرفة المستنيرة وبالإسهام في الازدهار إلى الحلول الأفضل في كل ما يتعلق بمصالح الوطن وصالح المواطنين".

ونصت المادة (30) "أنه لا يجوز أن يكون الرأي الذي يصدر عن الصحفي أو المعلومات الصحيحة التي ينشرها سبباً للمساس بأمنه، كما لا يجوز إجباره على إفشاء مصادر معلوماته". في حين أكدت المادة (29) "الصحفيون مستقلون، لا سلطان عليهم في أداء عملهم لغير القانون"، إلا أن بعض مواد القانون قد أثارت جدلاً بالنسبة للمشتغلين في حقل الصحافة، كتلك المواد ذات الصلة بحبس الصحفي، أو ما يتعلق بتقديم شكوى ضد الصحفيين إلى جمعية الصحفيين للتأديب.

مما عزا برئيس الوزراء التدخل بإصدار توجيهاته في 9/11/2002 بتشكيل لجنة تضم وزير شؤون مجلس الوزراء والإعلام ورؤساء الصحف المحلية ولجنة ثلاثية تضم عدداً من الصحفيين، وذلك بغية دراسة القانون واستنباط كل ما من شأنه تطويره والأخذ بيده إلى بر الرضا والتوافق بين كافة الأطراف المعنية، قائلاً "ليس هناك قانون منزل.. فكل قانون قابل للتطوير والتغيير والتعديل على ضوء مصلحة الوطن والمواطن، ولابد أن يبيح كل قانون متوافقاً مع آمال وتطلعات الجميع". وفي 23/11/2003 قام مجلس الوزراء بإحالة تعديلات القانون إلى مجلس الشورى والنواب للاتفاق على الصيغة النهائية للقانون. وفي ذلك أكد عضو اللجنة التشريعية والقانونية "إبراهيم بشمي" أن اللجنة اتفقت على عديد قضايا من أهمها: (عدم وجود رقابة مسبقة على الصحافة والمطبوعات/ إلغاء عقوبة السجن بالنسبة للصحفيين/ التأكيد على أن القضاء هو المرجعية الأولى والأخيرة بكل الإجراءات المتخذة إزاء الصحافة وعدم وجود قرارات إدارية إزاء العمل الصحافي). ومن المناسب ذكره في هذا المقام أن سموه أصدر توجيهاته بإطلاع الصحافة على كل الأوضاع الداخلية